

ميزان المدفوعات وأسعار العملات

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات :

بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهيئات والمساعدات الأجنبية ، وكل المعاملات الرأسمالية ، وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة إلى ومن بلد ما خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة

أو

بيان حسابي يسجل قيم جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين القطر المعني ، وبقية الأقطار المتعاملة معه .

- ينقسم الحساب إلى جانبين ، أحدهما مدين ، والآخر دائن : يحوي الجانب المدين سجلاً لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد المعني إلى الدول الأخرى ، أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي تنتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه .
- الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد ومن ثم تقيد في الجانب الدائن بينما تقيد الواردات في الجانب المدين حيث إنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات البلد للخارج .

ثانياً : اقسام ميزان المدفوعات :

- ١- الحساب الجاري أو المعاملات الجارية current account
- ٢- حساب رأس المال أو المعاملات الرأسمالية capital account
- ٣- حساب الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة
- ١- الحساب الجاري أو المعاملات الجارية Current Account :

يتكون الحساب الجاري من جزئين هما :

- (أ) الميزان التجاري : ويشمل التجارة المنظورة ، أي صادرات وواردات السلع
- (ب) ميزان التجارة غير المنظورة : والتي تتكون من صادرات وواردات الخدمات (عائد ومنصرف المواصلات والاتصالات ، كأجور النقل والشحن ، وإيرادات الموانئ ، البريد والبرق ، إيرادات شركة التأمين والمدفوع للتأمين ، السفر والسياحة الخارجية ... إلخ)
- بعد رصد الحسابات الدائنة ، تقارن مع إجمالي الحسابات المدينة للوصول إلى الميزان ، فإذا ما زادت الصادرات عن الواردات ، نقول إن لدينا فائضاً ، وإذا ما زادت قيمة الواردات عن الصادرات يصبح لدينا عجز
 - ويختص الميزان التجاري بالسلع المنظورة ، أما الميزان الجاري فيأتي بعد إضافة السلع غير المنظورة ، ومن الممكن أن يكون هناك عجز في الميزان التجاري ، لكن الفائض في ميزان السلع غير المنظورة قد يكفي لتغطية العجز التجاري ويزيد ، ليصبح الميزان الجاري في صالح البلد ، والفائض في الميزان الجاري يدل على قوة المركز الاقتصادي للبلد

٢- حساب رأس المال أو المعاملات الرأسمالية Capital Account :

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية والتي تنقسم إلى نوعين :

أولاً : المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل : هي المعاملات التي تزيد فترتها عن عام واحد مثل ، الاستثمارات المباشرة ، والقروض طويلة الأجل (من مصادر خاصة كالبنوك التجارية ، أو من حكومات ومؤسسات دولية) تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الآتية من الخارج ، وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية المقرضة للخارج وكذلك الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب في البلد ، كلها تسجل في الجانب المدين بينما تسجل الاستثمارات في الخارج والقروض المقدمة للخارج في جانب الدائن (قاعدة : المقبوضات من الخارج تسجل في الجانب المدين .. المدفوعات للخارج تسجل في الجانب الدائن) .

ثانياً : المعاملات قصيرة الأجل : هي المعاملات التي يقل طول فترتها عن سنة ، تسجل رؤوس الاموال قصيرة الأجل الداخلة في الجانب الدائن ، بينما تسجل الخارجة في الجانب المدين .

تتحرك هذه المعاملات بشكل تلقائي عند :

- الهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة ، كالحرب والتضخم والاضطرابات السياسية .

- الرغبة في تحقيق دخل أكبر مثل شراء أصول أجنبية أو سندات أو ودائع لفترة قصيرة الأجل
- بغرض المضاربة عند توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية لأحد البلدان لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية مباشرة ، حيث يقوم المضاربون بتحويل أموالهم لعملة البلد التي يتوقعون ارتفاع قيمة عملتها .

٣- حساب الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة :

يتم ترحيل صافي الحساب الجاري لتتم مقارنته بصافي حساب رأس المال ، حيث يغطي الفائض في أيهما العجز الحادث في الآخر ، وفقاً للوضع الفعلي ، أي أن العجز في أيهما يخصم من الفائض في الآخر ، لنصل إلى ميزان المدفوعات ، فإذا كان بالحساب الجاري فائض يساوي مائة مليون ريال على سبيل المثال وبحساب رأس المال عجز يصل دولار خمسين مليون دولار – يرحد صافي ميزان المدفوعات لينعكس في تسويات تتم في حساب الاحتياطات الدولية .

- يُسجل في هذا الحساب صافي التغييرات في الاحتياطات الدولية السائلة في سنة من السنين ، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .
- العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ، هو النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية معاً ، ويتحقق فائض عندما يكون مجموع الدائن في المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع المدين في نفس تلك المعاملات .
- تتم التسوية الحسابية للعجز أو الفائض بواسطة التحركات في الحسابات ، أو في عناصر الاحتياطات الدولية وبهذا يصبح ميزان المدفوعات متوازياً من الناحية الحسابية ، بمعنى أن يحدث تكافؤ أو تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة ، إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات مثلاً ، يتم تمويل ذلك العجز من حساب الاحتياطات ، بمعنى أن يتحرك بعض منها للبلدان الدائنة .

تشتمل عناصر الاحتياطات الدولية على ما يلي :

- الذهب النقدي لدى السلطات المركزية النقدية ، وهو يختلف عن الذهب الذي يملكه الأفراد للزينة ويتعامل في الصاغة ، كما أنه لا يشمل الذهب المستخرج من المناجم الذي تبيعه الدول المنتجة مثله مثل أي سلعة ، يسمى الذهب النقدي وهو ما تحتفظ به البنوك المركزية كأرصدة **Monetary Gold**
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابة السلطات النقدية ، وليس من الضروري أن تكون تلك الأرصدة داخل البلاد ، بل يكفي أن تكون تحت تحكمها أو باسمها في الخارج .
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أدونات الخزنة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية التي بحوزتها ، والتي هي التزامات على الحكومات والشركات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة) لدى السلطات النقدية والتي يمكن التصرف فيها وتسييلها بأسعار ثابتة عند الضرورة
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل (أدونات خزنة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة ومواطنيها المقيمين) والتي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية .
- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية .
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل ، التي تحتفظ بها السلطات النقدية ، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها .
- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للإنفاق مع الصندوق .
- أي قروض تُنظم خصيصاً بالإنفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

اختلال التوازن Disequilibrium :

يحدث التوازن عندما يكون مجموع العناصر الدائنة في الحاسبين الجاري والرأسمالي مساوياً لمجموع العناصر المدينة في نفس الحاسبين ، وعندها لا يحتاج إلى أي تسويات أو تحركات في الاحتياطات الدولية ، وهذا هو التوازن الاقتصادي الحقيقي المقصود ، والتوازن الاقتصادي قد يتحقق بالمصادفة ، ولا يستدعي حينها أي تسوية كما ذكرنا ، لكن إذا لم يكن هناك توازن بالمعنى الاقتصادي ، فذلك ما يستدعي التسوية بتحريك الاحتياطات ، وعندها يحدث التوازن الحسابي .

- العجز أو الخلل قد يكون مؤقتاً ، مصدره ظروف طارئة كالجفاف الذي يصيب محصولات البلد فتقل صادراتها ، ويقل بالتالي عائد تلك الصادرات ، بينما لا ينخفض حجم وارداتها بمقدار مماثل أو كأن تعاني الصناعة في بلد ما من مشاكل

تقود إلى انقطاع المواد الخام عنها ونقل الصادرات الصناعية بذلك ، بينما يبقى كل شيء آخر ثابتاً ، في مثل تلك الحالات ، تكون النتيجة عجزاً حاداً في ميزان المدفوعات إلا إذا ظهر فائض في الحساب الرأسمالي لسبب أو لآخر .

- يشير العجز الدائم الذي يستمر عدة سنوات الى وجود خلل أساسي في الاقتصاد ، أو ما يسمى " عدم توازن في التركيبة الاقتصادية Structural Disequilibrium " أو في البناء الهيكلي للاقتصاد مما يعني أن الدولة فشلت في موازنة مدفوعاتها حيث إنها تستورد بأكثر مما تصدر ، إذا لم تستطع أن تزيد حجم صادراتها بما يكفي لتغطية وارداتها أو أن تقلل الطلب على الواردات لتتساوى مع الصادرات ، فهي إذن تشتري بأكثر مما تبيع ، يحدث ذلك ، إما لأن صادراتها فقدت جزءاً من قدرتها التنافسية وكفاءتها الإنتاجية لم تعد في مستوى كفاءة منتجي الدول الأخرى ، أو لأنها عجزت عن أن تزيد من إنتاج صادراتها بما يكفي الزيادة في الواردات ، من الجانب الآخر ، يكون إنتاجها المحلي غير قادر على تغطية السوق المحلي ، ومنافسة المستورد ، ولذا تجد نفسها مضطرة إلى الاستيراد .

ثالثاً : اسعار صرف العملات :

تعتمد التجارة الداخلية على نظام عملة واحدة ، بينما تتضمن التجارة الخارجية استخدام عملتين أو أكثر : عملة البلد التي ينتمي إليها البائع ، وعملة البلد التي ينتمي إليها المشتري ، ولهذا ينشأ سوق الصرف الأجنبي وهو عبارة عن عدد من البنوك والوسطاء والمنظمات الأخرى التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة والمضاربة والمتاجرة في بيع وشراء العملات الأجنبية .

كيف يتحدد سعر الصرف ؟

- ١- **سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب :** قبل قيام الحرب العالمية الأولى (1914 – 1919) كان نظام قاعدة الذهب هو النظام السائد ، الذي في ظله تحدد قيمة العملة بوزن من الذهب الخالص ، حيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو مبادلة الذهب بهذه العملة بسعر رسمي ثابت .
- من خلال هذه الطريقة ترتبط أسعار العملات المختلفة بشبكة أسعار الصرف الثابتة ، حيث تتم مبادلة العملات بقيمة ما فيها من ذهب ، فإذا تحدد سعر عملة ما بثلاثين وحدة للأونصة الذهبية مثلاً ، بينما سعر عملة أخرى 45 وحدة للأونصة ، تصبح قيمة الوحدة من العملة الأولى تساوي قيمة وحدة ونصف وحدة من العملة الثانية (1.5 : 1 = 30 : 45) هذه النسبة (أي نسبة وزن الذهب) تُسمى " سعر التبادل " وإذا كانت الدولتان تسييران على قاعدة الذهب ، يتحدد سعر الصرف بين عمليتهما على أساس هذه النسبة .
- ٢- **قاعدة تبادل الذهب :** بعد الحرب العالمية الأولى ، انهار نظام قاعدة الذهب ، وأسس صندوق النقد الدولي نظام قاعدة تبادل الذهب ، والذي فيه أصبح الدولار الأمريكي العملة الوحيدة التي يمكن تبادلها مع الذهب بسعر ثابت وهو 35 دولاراً للأونصة الواحدة ، وكان على كل دولة أن تحدد سعر عملتها مقابل الدولار الأمريكي ، وبذلك تكون كل عملة قابلة للتداول مع الذهب بطريقة غير مباشرة حيث تكون العملة متداولة ، ويمكن مبادلتها بالدولار ، ومن ثم إلى الذهب ، إذا أريد ذلك ، وأصبح الدولار الأمريكي وكانت وزارة الخزانة (As Good As Gold) مثله مثل الذهب الأمريكية على استعداد لمبادلة الذهب بالدولار بالسعر المحدد ، والوحيدة الملزمة بذلك .
- ٣- **نظام العملات الحرة (المعمومة) :** في ظل النظام الجديد ، أصبح الدولار الأمريكي مع الجنيه الإسترليني ، هما عملتا التجارة الدولية ، خاصة الدولار وبصورة متزايدة بوصفه عملة الدولة الوحيدة التي على استعداد لتحويل أي دولارات إلى ذهب ، وبذلك الطريقة أصبحت الولايات المتحدة وكأنها بنك العالم المركزي ، وصارت كل دولة تحتفظ باحتياطياتها في شكل ذهب ودولارات أمريكية أساساً ، وبعد ذلك أي عملات أجنبية قابلة للتحويل بالدولار كالمارك والفرنك
- لأسباب متعددة قررت الولايات المتحدة الأمريكية فك ارتباط الذهب والدولار بسعر ثابت ، وعمت الدولار مقابل الذهب ، أصبح سعر الذهب مقابل الدولار (وبالتالي مقابل العملات الأخرى) متقلباً صعوداً ونزولاً طبقاً للعرض والطلب ، وسعر الذهب حالياً أضعاف سعره عندما كان ثابتاً والذي كان 35 دولاراً للأونصة ، كان ذلك أول بوادر تعويم العملات أمام بعضها البعض ، إذ لم يمض وقت طويل حتى بدأت الدول الصناعية الأخرى في تعويم عملاتها أمام الدولار ، بعد أن كانت ثابتة القيمة بالدولار ، ليس ذلك فحسب ، بل إنها عومت أسعار عملاتها أمام بعضها البعض ، وأصبح سعر كل عملة مقوماً بعملة أخرى ، يتفاوت صعوداً ونزولاً اعتماداً على قوى الطلب والعرض .

حُرُوف آنتوية